أفعال تفرغت من الدلالة على الحدث أو الزمان

"دراسة وصفية"

د. فاطمة عبدالرشيد محمد عبدالله

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف

بجامعة أم القرى

أفعال تفرغت من الدلالة على الحدث أو الزمان "دراسة وصفية"

دكتورة/

فاطمة عبدالرشيد محمد عبدالله

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف بجامعة أم القرى

الملخص:

إن دلالة الكلمة على الزمان والحدث معاً هي التي تدخلها في الفعلية، فالفعل هو كلمة تدل على زمن مقترن بحدث. واقتران الزمن بالحدث هو محط أنظار دارسي الفعل من القدماء والمحدثين، كما أنه سبب في الخلاف بينهم، وقد يتجرد الفعل ويتفرغ من هذه الدلالة الزمانية أو المعنوية، فيصبح فعلاً مفرغاً من الزمان أو الحدث وتظل فعليته.

وهذه الدراسة تهتم بدراسة الأفعال التي تفرغت من إحدى الدلالتين مع ذكر ما يلحق بها، والإشارة إلى العلة التي فرغت الأفعال من الدلالة الزمانية أو المعنوية، مع الاستشهاد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي وانتهت الدراسة بنتائج من أهمها.

- اختلاف النحاة في علة نقصان (كان) فذهب الأكثرون إلى عدم دلالتها على الحدث، وإنما دل عليه خبرها.

- قد تتجرد (كان) من الدلالة الزمانية عندما يراد بها الديمومة.

- تتجرد بعض الأفعال من الدلالة الزمانية رغم أن وضعها الأصلي كان دالاً على الزمان؛ لدخولها في معنى الإنشاء.

- ذهب الرضي إلى أن (نعم وبئس) علمان في المدح والذم.

-تجردت (عسى) من الدلالة الزمانية، لدخولها في الإنشاء، ومعناها المستقبل لا الماضي.

الكلمات المفتاحية: دلالة الكلمة – أفعال تفرغت – اختلاف النحاة – الزمان – الحدث.

Acts that have been denoted by the event or time

Dr. /

Fatima Abdul Rashid Mohammed Abdullah

Associate Professor in the Department of Grammar and Drainage at Um Al-Qura University

Abstract :

It is the meaning of the word over both time and the event that enters it in the actual act, the verb is a word that indicates a time associated with an event. The association of time with the event is the focus of the attention of the scholars of the act of the ancients and the modern, and it is also a cause of disagreement between them, and the act may be stripped and emptied of this temporal or moral significance, so that it becomes a hollow act of time or event and remains its verb.

This study is concerned with studying the acts that have been completed from one of the two signs, with the mention of what is happening to them, and referring to the reason that the acts have been emptied of temporal or moral significance, with the martyrdom of the Holy Qur'an, hadith, the Prophet and Arabic poetry, and the study has concluded with the results of the most important.

- The difference of the sculptor in the reason for the decrease (was) and the majority of them went on to point out that it did not indicate the event, but that it was indicated by its experience.

- Can may be stripped of temporal significance when it is intended for permanence.

- Some acts are devoid of temporal significance, even though their original status was time-bound, because they entered into the meaning of creation.

- Al-Radhi argued that (yes and badly) two sciences of praise and vilification.

- Assi has been stripped of temporal significance, to enter into the creation, meaning the future, not the past.

Keywords: The significance of the word - acts emptied - the difference of the sculptor - time - the event.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم

للفعل مكانة عظيمة عند علماء النحو القدماء والمحدثين لما له من الأهمية في الكلام، فظهرت العناية به من الجانب النحوي والصرفي، وتحديد دلالته اللغوية من حيث البناء الداخلي الدال على الحدث، والبناء الخارجي التركيبي مع بقية عناصر اللغة، وهي التي يحددها السياق اللغوي، ودلالة الفعل على الحدث مقترن بالزمان هي محط اهتمام العلماء، فذهب الزمخشري إلى أن الفعل "ما دل على اقتران حدث بزمان"[(١)]، وذكر ابن يعيش أن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، فالاقتران وُجد تبعًا[(٢)]، وقيل: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة[(٣)]، فاقتران الحدث بالزمن هو شرط الفعل؛ ولذلك عُرّف الفعل بأنه كلمة تدل على أمرين معًا الحدث والزمن الذي يقترن به[(٤)]، ومن ذلك يتضح أن وجود الدلالة الزمانية والمعنوية أي الحدث هما اللتان أدخلتا الكلمة في الفعلية، وقد أشار الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد في كتابه (الأفعال في القرآن الكريم) إلى أفعال تفرغت من الدلالة الزمانية أو المعنوية، وعدّدها الدكتور عبد الحميد مكتفياً بالتمثيل لبعضها، وقد استوقفني هذا الموضوع فكيف يتجرد الفعل من الدلالة على الزمان أو الحدث مع بقاء فعليته؟ وما العلة التي

(١) المفصل في علم العربية ص ٢٤٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٧.

(٣) انظر: شرح الرضي ٥/٤.

(٤) انظر: النحو الوافي ٤٦/١.

جردته من الدلالة التي دخل بسببها في الفعلية؟ وهل اتفق النحاة حولها أو اختلفوا؟ فكانت هذه الدارسة التي توسعت في دراسة تلك الأفعال، وإيراد ما يلحق بها في التفرغ والتجرد من الدلالة الزمانية أو المعنوية، مع التمثيل والتعليل وذكر الخلافات الواردة حولها، والدراسة على قسمين

القسم الأول: أفعال تفرغت من الدلالة على الحدث (كان الناقصة).

القسم الثاني: أفعال تفرغت من الدلالة على الزمان. ويشمل:

أولاً: أفعال الإنشاء غير الطلبي

١- أفعال إنشاء العقود.

٢- أفعال المدح أو الذم (نعم وبئس).

٣- ما يجري مجرى نعم وبئس.

- بناء فَعُل.
- الفعل ساء.
- الفعل حبذا.
- فعلا التعجب.

ثانياً: فعل الرجاء (عسى)

ثالثاً: ليس.

ثم الخاتمة التي تشمل أهم النتائج، والله أسأل التوفيق والسداد.

أفعال تفرغت من الدلالة على الحدث أو الزمان

القسم الأول: أفعال تفرغت من الدلالة على الحدث (كان الناقصة)

هناك أفعال تفرغت من الدلالة على الحدث، لذا عُدت أفعالاً غير حقيقية، إذ أن حد الفعل ما دلّ على الحدث والزمن، كما ذكر سيبويه بقوله: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[(١)]

لكن دلالة كان الناقصة دلالة زمانية فحسب، إذ أنها تطلب خبراً، وهو الذي يفيد الحدث ولو تغير الخبر لتغير الحدث، وهو ما أجمع عليه معظم النحاة عدا الرضي وابن مالك.

وتأتي كان تامة، فتكتفي بمرفوعها، كما تأتي ناقصة، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، و"كان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغيّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه[(٢)] وما كان من عملها فهو من باب التشبيه بما يطلب من الأفعال الصحيحة، فترفع اسماً تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدثٌ عنه، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، كما ذهب سيبويه، فقد ذكر أن (كان) تشبه (ضرب)؛ لأنه فعل مثله إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[(٣)] ولقد أُختلف حول معنى التمام والنقصان في (كان)، فقيل التامة هي المستغنية

(١) كتاب سيبويه ١/١٢.

(٢) همع الهوامع ١/٣٥٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١/٤٥.

بمرفوعها عن منصوبها، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك، وإليه أشار في النظم.

{ وذو تمام ما برفع يكتفي} وسيأتي الكلام عن رأيه، وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين، فالتمام عندهم هو دلالتها على الحدث والزمان، وأما الناقصة فهي عند الأكثرين مالا تدل إلا على الزمان بعد سلب الدلالة على الحدث منها، أما عند ابن مالك فهي التي تطلب خبراً. (١)

فتكون (كان) فعلاً حقيقياً عند تمامها، لأنها تدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، وهي في هذه الحالة بمعنى حدث ووقع نحو قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾ {سورة البقرة: ٢٨٠} أي: حدث ووقع(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ﴾ { سورة البقرة:٢٨٢} فالمعنى: إلا أن تقع تجارة(٣) وقد تأتي (كان) فعلاً غير حقيقي، وهي الناقصة، فتدل على الزمان المجرد الحدث نحو: كان زيد قائماً، ويلزمها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر(٤) وقال سيبويه في باب: "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم المفعول والمفعول فيه لشيء واحد"(٥) ولا يجوز فيه الاقتصار على

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١٩٠/١٠

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن ٤٤٥/١.

(٣) الجمل في النحو ١٤٩/١.

(٤) انظر: أسرار العربية ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٥) كتاب سيبويه ٤٤/١.

الفاعل نحو: كان عبُد الله أخاك "فإنما أردت أن تخبر عن الإخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"[١]، فكأن الخبر قد جُلب لبيان الحدث، إذ أن (كان) هنا دالة على المضي فحسب، وذهب ابن السراج إلى عدم جواز ذلك من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي كما سبق، ومن ثم تدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل في (كان) غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل، وذلك لأنهما غير متغايرين فهما لشيء واحد[٢]، فـ (كان) فعل عند النحاة ومع ذلك تدل على الزمان مجرداً من الحدث، ومن ثم لزمهما الخبر[٣] كما تقدم، ودلالة (كان) الناقصة على الزمان دون الدلالة على الحدث مسألة خلاف بين النحاة كما ذكر أبو علي الشلوبين فقال: "وأُختلف فيها، هل هي دالة على الحدث مع الزمان، أو مجردة للدلالة على الزمان، والأظهر أنها مجردة"[٤].

وممن ذهب إلى تجرد كان الناقصة من الدلالة على الحدث، ابن جني، فهي عنده مما يدل على الزمان المجرد من الحدث[٥]. وذكر ابن برهان أن العرب جعلت دلالة المصدر من خبر كان الناقصة فألزمتها الخبر جبراً لكسرها ورتقاً لفتقها فقولنا: كان زيدٌ قائماً، بمنزلة قام زيدٌ، فمن (كان) يعلم الزمن الماضي، ومن الخبر يُعلم المصدر[٦]. فكان الناقصة تدل

---

(١) كتاب سيبويه ١/٤٥.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/٨١.

(٣) انظر: المسائل العسكرية ص ٩٦.

(٤) التوطئة ص٢٢٤.

(٥) انظر: اللمع في العربية ص٨٥.

(٦) انظر: شرح اللمع ١/٤٩.

على الزمان فقط[١] ، وهي فعل لفظي لا حقيقي عند ابن يعيش، فكونها فعلاً فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل نحو كان، يكون، كن، لا تكن، كائن، وأما نقصانها فللعلة المذكورة سابقاً[٢] وذهب الرضي إلى عدم تجرد كان الناقصة من الدلالة على الحدث، وأما تسميتها بالناقصة فيعود إلى عدم إتمام الكلام بالمرفوع دون المنصوب معها، ومن ذهب إلى أن تسميتها بالناقصة لتجردها من الحدث فليس بشيء فـ (كان) في قولنا: كان زيدٌ قائماً، تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، والخبر يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي: حصول القيام، فيأتي بلفظ دال على حصول ما أولاً، ثم يعين بالخبر، ومعناه: حصل شيء ثم حصل القيام، فمن إطلاق الخاص بعد العام فائدة التفصيل بعد الإبهام مع تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، فنحو قام زيدٌ، لا تحصل الفائدتان المذكورتان، فـ (كان) تدل على حدث مطلق تقييده في خبره، والخبر يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي: الكون وضعيّة، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية، وأما بقية أخوات كان فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فـ (دام) تدل على معنى الكون الدائم، و (ما زال) تدل على الاستمرار وهكذا[٣] ويلتقي الرضي وابن مالك في علة نقصان كان، فابن مالك يخالف سيبويه وابن جني وابن بَرهان ممن تقدم رأيه وكل من

(١) انظر: علل النحو ص ٢٤٨.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٩/٧.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٨١/١، ١٨٢.

ذهب إلى عدم دلالة كان الناقصة على الحدث وأبطل دعواهم من عشرة أوجه[1] وهي باختصار:

الوجه الأول: أن القائل بتفرغ هذه الأفعال من الدلالة على الحدث والزمن، والدال على الحدث وحده هو المصدر، والدال على الزمان وحده هو اسم الزمان، وتلك الأفعال ليست بمصادر ولا أسماء زمان.

الوجه الثاني: أن القائل بتفرغها من الدلالة على الحدث معترفٌ بأنه لابد من دلالة الفعل على الزمن والحدث.

الوجه الثالث: أن تلك الأفعال لو كانت تدل على الزمان وحسب لجاز أن تنعقد جملة تامة مع بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان، ولما لم يجز ذلك بطلت دعواهم.

الوجه الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، نحو: أهان وأكرم، فهما متساويان في الزمن ومفترقان في الحدث؛ فلو زال ما تفرقا به للزم ألا يكون بينهما فرق ولو صح لذلك لما كان هناك فرق بين كان زيدٌ غنياً وصار غنياً، والفرق حاصل.

الوجه الخامس: أن من تلك العوامل (انفك) ولابد معها من نافٍ، فلو لم تدل على الحدث وهو الانفكاك للزم أن يكون معنى ما انفك زيدٌ غنياً ما زيدٌ غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: شرح التسهيل ٣٨٨/١ وما بعدها.

الوجه السادس: أن من تلك العوامل (دام) ومن شرط إعمالها عمل كان أن تكون صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذك صحة تقدير المصدر موضعها نحو: جُدْ ما دمت واجداً أي: جُدْ مدة دوامك واجداً، فلو دلت دام على الزمن فقط مجردة من الحدث، لم يقم مقامها اسم الحدث.

الوجه السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنْ) كقوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ {سورة الأعراف: ٢٠}، أي: إلا كراهة أن تكونا ملكين[١] فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وقد جاء المصدر صريحاً في قول الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسيرُ[٢]

الوجه الثامن: أن هذه العوامل لو كانت لمجرد الزمان لما أغنى عنها اسم الفاعل كما جاء في الحديث: "إن هذا القرآن كائن لكم أجراً وكائن عليكم وزراً"[٣] وكقول الشاعر

قضى الله ياأسماء وأن لست زائلاً أحبك حتى يُغمض العين مغمضُ[٤]

فالمعنى: لست أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

---

(١) الكشاف ٣/٩٣.

(٢) البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح التسهيل ١/٣٣٩، شرح التصريح على التوضيح ١/١٨٧، شرح الأشموني ١/٣١٧.

(٣) سنن الدارمي ٢/٥٢٦.

(٤) قائله: الحسين بن مطير الأسدي، وهو من شواهد شرح التسهيل ١/٣٤٠، همع الهوامع ١/٣٦٥، الدرر اللوامع ٢/٦٠.

الوجه التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، فهي لا تتغير بقرائن، بعكس دلالته على الزمان، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء.

الوجه العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث لم يبنَ منها أمر نحو قوله تعالى:﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾ { سورة النساء: ١٣٥}؛ لأن الأمر لا يبنى ممالا دلالة فيه على الحدث، فتسميتها بالنواقص عند ابن مالك بسبب عدم اكتفائها بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود وإسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فعند قولنا كان زيدٌ عالماً، يُقصد وجد اتصاف زيد بالعلم، ولا يصح الاقتصار على المرفوع؛ لأنه لا يصل المعنى المطلوب، لذلك لا يمكن الاستغناء عن الخبر، وساق ابن مالك كلام سيبويه المتقدم: "كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة" وعلّق بأن سيبويه قصد الإسناد إلى النسبة.

وفي كلام الرضي تسوية للخلاف كما أرى فعلى الرغم من أنه يتخذ موقفاً معارضاً لمن قال بتجرد كان من الدلالة على الحدث، إلا أنها عنده تدل على الحدث العام، أي الكون العام ثم يأتي الخبر ليدل على الحدث الخاص، فهذا يعني أن كان الناقصة تدل على حدث عام ليس كبقية الأفعال التي تدل على حدثها الخاص نحو خرج وضرب، فهي في مكان يتوسط بين الدلالة على الحدث وعدمه، إذ أن دلالتها دلالة الكون العام، فهي لا تتجرد من الحدث تجرداً تاماً، ولا تدل عليه دلالة تامة، وإنما كما ذكرها الرضي دلالة عامة، ومما جاء من الآي الكريم قوله تعالى:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ { سورة النساء: ٩٦} وقوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ

سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ { سورة النساء: ١٣٤} ذكر المبرد أن قول النحويين والمفسرين في هذا واحد ومعناه "أن الله خبرنا بمثل ما يُعرف من فضله وطوله ورحمته وغفرانه، وأنه علاّم الغيوب قبل نكون، فعلَّمنا ذلك ودلنا عليه بهذا وغيره، ومثل ذلك قوله تعالى:﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ { سورة الانفطار: ١٩} ونحن نعلم أن الأمر أبداً لله"[١]، وذكر بعضهم أن الخبر كان موجودا في الزمن الماضي، وأما الزمن الحاضر فقد يكون مستمراً، وكذا سائر صفات الله؛ لأنها باقية مستمرة[٢] ، فالفعل إذا أضيف إلى الله تعالى تجرد عن الزمان وصار معناه الدوام[٣] ، وقال أبو حيان في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ { سورة النساء: ١} "لا يراد بكان تقييد الخبر بالمخبر عنه في الزمان الماضي المنقطع في حق الله تعالى، وإن كان موضوع كان ذلك، بل المعنى على الديمومة فهو تعالى رقيب في الماضي وغيره"[٤]

ويرى الرضي أن من معاني كان الناقصة ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص أي: ماضياً أو حالاً أو استقبالاً، وأما ذهاب البعض إلى أنها تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا

(١) المقتضب ١١٩/٤.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن ١٢٦/٤

(٣) انظر: شرح العلامة الكفراوي ص١٠٣.

(٤) البحر المحيط ١٦٧/٣.

بَصِيرًا﴾ { سورة النساء: ١٣٤} فقد غفل أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً، لامن لفظ كان[١] .

ويذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن كان في كثير من الاستعمالات لا يراد بها إلا الوجود في هيأة مخصوصة، وفي زمان ما، فكأنها مفرغة عن الدلالة الزمانية، وإنما نهتدي فيها إلى الزمان من معنى الجملة، فإذا قلنا: كان محمدٌ لا يفارق داره، ففي هذا التركيب يأتي الفعل للدلالة على الوجود، وإذا قلنا إن الله كان بصيراً، لا تهتدي إلى الزمان الماضي من الفعل كان في الآية[٢] ، فالدكتور السامرائي لم يجعل كان مفرغة من الدلالة عن الحدث، وإنما فرغها من الزمان وأرى أن كلامه تأييد لما ذهب إليه الرضي من أن الاستمرار في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ مستفاد من القرينة المعنوية، وهي وجوب كون الله سميعاً بصيراً.

(١) انظر: شرح الرضي ١/١٨٩

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ص٣٠، ٣١.

القسم الثاني: أفعال تفرغت من الدلالة على الزمان.

تأتي بعض الأفعال للدلالة على الحدث فحسب، فهي تدلّ على المعنى المجرد المخصصة له، ويدخل في هذا القسم:

أولاً: أفعال الإنشاء غير الطلبي:

١ – أفعال إنشاء العقود

للكلام قسمان، وهو ما ذهب إليه أهل البيان قاطبة وهما: الخبر والإنشاء، وذهب كثيرون إلى أنه ثلاثة أقسام خبُرُ وطلُبُ وإنشاءُ[(١)]، فالخبر هو ما يقبل التصديق والتكذيب، والإنشاء: هو ما لا يقبل ذلك، ثم إن الإنشاء على نوعين:

النوع الأول: الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، ويدخل تحته: الأمر، والنهي، والتحذير، والإغراء، والنداء، والتمني والترجي، والدعاء، والاستفهام.

النوع الثاني: الإنشاء غير الطلبي: وهو مالا يستدعي مطلوباً إلا أنه ينشئ أمراً مرغوبا في إنشائه ويشمل:

أ- أمر التكوين، وهو لفظ (كن) نحو قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ { سورة يس: ٨٢}.

(١) انظر: همع الهوامع ١/٦٤

ب- إنشاء العقود ويشمل:

- إنشاء عقود البيع والشراء بما يدل عليها نحو: بعت واشتريت.
- إنشاء عقود الزواج نحو: زوجتك.
- إنشاء عقود مبايعة الأمير نحو: بايعتك.
- إنشاء الدخول في الإسلام بإعلان الشهادتين.
- إنشاء الدخول في نحو عبادة الصلاة بعقد النية مع تكبيرة الإحرام؛ لأنها تنوب مناب: عقدت الدخول في الصلاة.
- إنشاء الدخول في عبادة الحج والعمرة ويكون بعد النية مع التلبية؛ لأنها تنوب مناب عقدت الدخول في الحج أو العمرة.
- حل العقود نحو فسخت وطلقت.

ج- إنشاء المدح أو الذم نحو قوله تعالى:﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ {سورة ص: ٤٤} وقوله تعالى:﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ { سورة النحل: ٢٩}

د- إنشاء القسم نحو: أقسمت.

هـ- إنشاء التوجع أو التفجع أو الترحم أو التثريب أو تقبيح الحال نحو ياعُمراه، وامحمداه، ويحه، ويله[1]، وقد ذهب بعض المحققين إلى أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان نحو: بعث، وأقسمت، وقبلت، وقد

(١) انظر: البلاغة أسسها وعلومها وفنونها – الجملة الإنشائية – ١/١٧٠-٢٣٤.

بقيت أفعالاً رغم ذلك؛ لأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر[١].

وقد فصل الدماميني في شرحه الفرق بين الأمر والإنشاء ومن تفصيله تتضح علة تجردها عن الزمن، فيذكر أنه لا إشكال في أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان من حيث أنها للإنشاء، والأمر كذلك من حيث إنشائيتة، ولكن فعليته تتأتى من دلالته على الحدث وعلى زمن ذلك الحدث وهو المستقبل، وإن كان لا دلالة له على الزمان كونه إنشاء وكذلك الإنشاء إذا قلنا بأنه لابد له من زمان حالي وآتٍ؛ لأن الإنشاء له زمنان، زمن إيقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو إنشاء، وهو الحال، وزمن حدثه المستند إلى المخاطب، وهذا زمنه من حيث هو فعل، وعليه فالإنشاء نوعان: إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كبعت، وهو حالي، وليست الحال من دلالته، بل من ضرورة وقوعه، وإنشاء حدثي مسند إلى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة، وهذا واقع في الحال من حيث أنه إنشاء ومستقبل من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور وهو فعل بهذا الاعتبار[٢].

٢- أفعال المدح أو الذم (نعم ، وبئس)

تستعمل نعم في إنشاء المدح، وبئس في إنشاء الذم، وهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل دخول تاء التأنيث عليهما كما في حديث: من توضأ يوم الجمعة "فبها ونعمت"[٣]، ويقال: بئست المرأة حمالة الحطب،

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٥٥.
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح حاشية ١/٥٦.
(٣) موطأ ابن مالك ١/١٢٢.

وهما اسمان عند الكوفيين بدخول حرف الجر عليهما، كقول بعض العرب وقد بشر ببنت: والله ما هي بنعم الولد[١] ، وقول الراجز:

صبحك الله بخيرٍ باكر بنعم طيرٍ وشباب فاخرِ[٢]

وهي أفعال لوضعها في الأصل للزمان ثم تجردت منه[٣] ، فقد يستعملان على أصلهما تارة نحو: نعم زيدٌ أمس، وبئس زيدٌ أمس، ويستعملان تارة أخرى لا بالنظر إلى الزمان، بل لقصد المدح أو الذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي إلى الإنشاء، فصارتا له، فنعم منقولة من القول: نعم الرجل إذا أصاب نعمة، وبئس منقولة من القول: بئس الرجل إذا أصاب بؤساً[٤] .

وعلل ابن معطٍ عدم التصرف فيهما بأنهما وضعتا لإنشاء المدح أو الذم فخرجتا من أصلهما إلى شبه الحرف؛ لأن التصرف مناف للإنشاء[٥] ، وأما الرضي فقد ذهب إلى أنهما علمان في المدح والذم لذلك لم يتصرفا[٦] ، وجاء في أسرار العربية: أن نعم وبئس لا يحسن اقترانهما بالزمان، فلا يقال: نعم الرجل أمس، ولا بئس الرجل غداً؛ لأنهما وضعتا لغاية المدح أو الذم، فجعلت دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن؛

(١) لمزيد من التفصيل انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١ وما بعدها.
(٢) الرجز بلا نسبة، وهو من شواهد المقاصد النحوية ٨٠/٣ ، همع الهوامع ١٧/٣ ، حاشية الصبان ٢٧/١.
(٣) انظر: همع الهومع ٢٣/١
(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٩٤/٢.
(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ٩٦٧/٢.
(٦) انظر: شرح الرضي ٢٣٩/٤.

لأننا نمدح ونذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون في المستقبل(١)، فنعم وبئس مجردتان عن الزمان وفاعلهما يكون بأحوال عدة:

أ- اسم ظاهر معرف بأل الجنسية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ { سورة ص: ٤٤} وحذف المخصوص بالمدح؛ لأنه معلوم والتقدير: نعم العبد أيوب(٢)، وقوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾ { سورة الحج: ١٣}.

ب- اسم ظاهر مضاف إلى المقرون بأل الجنسية:

نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ { سورة النحل: ٣٠} فـ (دار) فاعل نعم، و (المتقين) مضاف إليه، والمخصوص بالمدح يحتمل أن يكون المذكور بعدها وهو قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ {سورة النحل: ٣١} ويحتمل أن يكون محذوفاً تقديره (هي) أي: الدار الآخرة(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ { سورة آل عمران: ١٥١}

(١) انظر: أسرار العربية ص ١٠١.

(٢) انظر: المفصل ٣٦٣/١ ، الكشاف ٨٧/٣.

(٣) انظر: النحو القرآني ص ٥٦٧.

والمخصوص بالذم محذوف تقديره (هي) أي: النار[1]، ومنه قول أبي طالب:

فنعم ابنُ أختِ القوم غير مكذبٍ زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائلِ[2]

ففاعل (نعم) فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إلى المعرف بالألف واللام.

ج- ضمير مستتر وجوباً مفسر ولفظ (ما) أو (منْ) بمعنى شيء وشخص، متلو بمفرد أو جملة:

فمن الأول قوله تعالى:﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ {سورة البقرة: ٢٧١} على تقدير: نعم الشيء شيئاً إبداؤها[3]، ومنه قوله تعالى:﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ ﴾ {سورة البقرة: ٩٠} والتقدير: بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم[4]، ومن الثاني قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ {سورة النساء: ٥٨} كأنه قيل: نعم شيئاً يعظكم به، أو نعم الشيء الذي يعظكم به[5].

د- ضمير مستتر مفسر بنكرة منصوبة على التمييز:

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) البيت من شواهد توضيح المقاصد ٩٠٤/٢، المقاصد النحوية ٨٢/٣ ، همع الهوامع ٢٧/٣.

(٣) انظر: النحو القرآني ص ٥٦٨.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر الكشاف ٥٥٦/١.

كقولـه تعـالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ {سـورة الكهـف: ٥٠} ففاعل (بئس) ضمير مستتر، و (بدلا) منصوب على التمييز[١].

وكقول الشاعر:

لـنعم مـوئلا المـولى إذا احُـذرِت بأساءُ ذي البغي واستيلاء ذي الإحنِ[٢]

ففاعل (نعم) مستتر مفسر بالتمييز وهو قوله (مؤئلا).

٣- ما يجري مجرى نعم وبئس:

تجري بعض الأفعال مجرى نعم وبئس في إفادة المدح أو الذم، ومن ثم تجردها من الدلالة على الزمان وهي

أ- بناء فَعُل:

يجري مجري نعم وبئس في إفادة المدح أو الذم، وفي حكم فاعلهما الذي تقدم كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، مثبت، قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء صالح للتعجب منه، فيجوز بذلك استعماله على (فَعُل) بضم العين وفتح الفاء، إما بالأصالة نحو: ظَرُف، وشَرُف، أو بالتحويل وهو أن يكون في الأصل مفتوح العين نحو: ضَربَ، وقَتَل، أو مكسورها نحو: عَليم، وفَهم، ثم يصبح مضموم العين وهذا التحويل لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم[٣]، فالفعل بعد التحويل

---

(١) انظر: النحو القرآني ص٥٦٩.

(٢) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد اللمحة في شرح الملحة ٤٠٢/١، شرح ابن عقيل ١٦٢/٣، المقاصد النحوية ٨٣/٣.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٩٨/٢.

يفيد معناه اللغوي بالإضافة إلى المعنى الجديد وهو المدح أو الذم مع التعجب، وهو ما يفرق بينه وبين نعم وبئس؛ لأنه لا دلالة فيهما على التعجب، فقولنا: حَسُن محمد، فيه دلالة (حَسُن) على الحسن مع المدح والتعجب، وبعد تحويل الفعل يصبح جامداً فلا يتصرف كنعم وبئس، فيقال في المدح: عدُل الحاكم زيد، كما يقال: نعم الحاكم زيد، وخَبثُ الماكر زيد، كما يقال: بئس الماكر زيد، ويفرق الخضري[1] بين نعم وبئس والفعل المتحول فيرى أنه يخالفهما في ستة أمور، اثنان في معناه، وهو إشرابه التعجب مع كونه للمدح الخاص، أو الذم الخاص، واثنان في فاعله الظاهر من حيث جواز خلوه من (أل) كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ {سورة النساء: ٦٩}، وكذلك كثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم نحو قول الطرماح:

حُب بالزّور الذي لا يُرى منه إلا صفحةٌ أولِمامُ[2]

وفيه زيادة الباء في (حُبّ)، وأدغمت إحدى الباءين من (حبب) وقد جر فاعلهما بالباء في قوله (بالزور)

ومنه قول الأخطل:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبّ بها مقتولةً حين تُقتلُ[3]

---

(١) انظر: حاشية الخضري ٢/٤٥.

(٢) قائله: الطرماح وهو في ديوانه ص ٣٩٣، وهو من شواهد شرح الأشموني ٣/٧٥، الدرر اللوامع ٥/٢٣٢.

(٣) قائله: الأخطل وهو في ديوانه ١٩، وهو من شواهد ترتيب إصلاح المنطق ١/٣٥، الأصول في النحو ١/١١٦، سر صناعة الإعراب ١/١٤٣.

وجُرّ الفاعل في قوله (بها) بالباء، واثنان في فاعله المضمر من حيث جواز عوده ومطابقته لما قبله، فعند قولنا: زيد كرُم رجلاً، يحتمل أن يعود الضمير إلى (رجلاً) كما في نعم، وإلى (زيد) كما في فعل التعجب؛ لتضمنه معناه، وتقول: الزيدون كَرُم رجالاً على الأول أي: على التقدير الذي يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير مطابقة، فيظل الضمير مفرداً مذكراً، وتقول: الزيدون كرموا رجالاً على الثاني أي: على التقدير الذي يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه.

فهذه الأفعال لا دلالة فيها على الزمان الماضي؛ لأن المراد إثبات وجود هذه الصفات فيما أسندت إليه[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗاۚ ﴾ {سورة الأعراف: ٥٨} وقوله تعالى: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ ٧٣ ﴾ {سورة الحج: ٧٣} وقال ابن عباس رضي الله عنه: "الطالب الذباب، والمطلوب الصنم"[2].

ب- الفعل ساء:

يجري مجرى بئس في الذم الفعل ساء، وهو في الأصل (سوأ) بالفتح من السوء من ساءه الأمر فيسوءه، إذا أحزنه، فهو في الأصل متعدٍ متصرف، ثم حُول إلى فَعُل بضم العين فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً[3]، وهو ملازم لأحكام بئس ولا يخالفهما[4]، فهو

(١) انظر: الأفعال في القرآن ١/٤٤.
(٢) تفسير الثعالبي ٧/٣٤.
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/٩٨
(٤) انظر: شرح الخضري ٢/٤٥.

كبئس معنى وحكما[١]، ونحو: ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب، وكقوله تعالى: ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ {سورة الكهف: ٢٩} فذم العقاب ومكانه[٢]، وكقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ {سورة الأنعام: ١٣٦} أي: بئس الحكم الذي يحكمونه، وحذف المخصوص بالذم[٣].

ج- الفعل حبذا

حب مثل نعم في المعنى من (حّبذا)، وتزيد عليها بالدلالة على حب الممدوح وقربه من النفس[٤] ، ومن أحكام المخصوص مع حبذا أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده دون الفعل، ولا الفعل والفاعل معاً، فلا يقال: حبّ علي ذا، ولا علُّيُ حبّذا؛ لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب، فصارت (حبذا) معه ثابتة الوضع والصورة كالمثل، والأمثال لا تتغير مطلقاً[٥] ، وهو فعل على الصحيح لكنه كما سبق جرى مجرى المثل، فاستغنى فيه بذا عن ذي نحو قول الشاعر:

ياحبذا القمراء والليل الساجْ وطُرُقٌ مثلُ ملأ النساجْ[٦]

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/٧٤.

(٢) انظر: الكشاف ٣/٢٧٢.

(٣) انظر: تفسير حقي ١٠/٢٢٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/٧٥.

(٥) انظر: النحو الوافي ٣/٣٨١.

(٦) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد شرح المفصل ٧/١٣٩، شرح التسهيل ٣/٢٢، ٣/٢٢، همع الهوامع ٢/٨٨.

وعن ذين كقول الشاعر:

حبـــذا أنتمـــا خليلـــي إن لم تعـــذلاني في دمعـــي المُهـــراق[1]

وعن أولئك نحو قول الشاعرة:

ألا حبـــذا أهـــل المـــلا غـــير أنـــه إذا ذُكرت (مي) فلا حبّـذا هيـا[2]

وأفادت فيه حبّذا الثانية الذم بدخول (لا) عليها وقد صرح المبزد[3] ، وابن السراج[4] بأن (حبّ) و (ذا) جعلا اسماً مرفوعاً بالابتداء، وأنكر ابن مالك ذلك، وذهب إلى أن(حبّ) فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله (ذا) للدلالة على الحضور في القلب، ولم يتغيرا لجريانهما مجرى الأمثال[5] الأمثال[5] كما سبق، وقد يقصد بحبذا البغض والذم بعد دخول (لا) عليها كما تقدم في قول الشاعرة:

إذ ذكرت (ميٌّ) فلا حبذا هيا وكقول الشاعر:

ألا حبّـذا أنـتِ ياصـنعاءُ مـن بلـدٍ ولا شعوبُ هـوى منـى ولا نُقـمُ[6]

---

(١) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٢/٣، همع الهوامع ٣٠/٣.

(٢) قائلتـه: كنـزة أم شـملة المنقـري، وهـو مـن شـواهد شـرح التسـهيل ٢٢/٣، شـرح الأشموني ٧٧/٣، شرح التصريح على التوضيح ٩٩/٢

(٣) انظر: المقتضب ١٤٣/٢.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١١٥/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٦/٣.

(٦) نسب البيت لزياد بن منقذ، ولزياد من حمل، وهو من شواهد شرح المفصل ١٣٩/٧، شرح السهيل ٢٦/٣.

وقد صار الفعل (حبّ) جامداً بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التي قصد بها إنشاء المدح، فأصبح مع فاعله (ذا) جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية[١] .

وقد يأتي قبل مخصوص (حبذا) أو بعده تمييز مطابق، أو حال، فالتمييز كثير ومتفق على استعماله مطابقاً للمخصوص من حيث الإفراد والتذكير وفروعهما، كقولنا: حبذا رجلاً الحارث، وحبذا غلامين ابناك، وحبذا رجالاً الزيدون، وحبذا امرأة هند، وحبذا جارتين ابنتاهما، وحبذا نسوة الفواطم، فإن تقدم المخصوص على التمييز فهو استعمال كثير إلا أن الأول أولى وأكثر، ومن تقديم التمييز على المخصوص قول الشاعر:

ألا حبّذا قوماً سُليمٌ فإنهم وفوا إذ تواصوا بالإعانة والنصرِ[٢]

ومن تأخر التمييز على المخصوص قوله:

حبّذا الصبرُ شيمةً لامرئ رام مباراة مولع بالمعالي[٣]

وقد يقع موقع هذا التمييز حال كقولنا: حبذا زيد مقصوداً وقاصداً، ولا حبذا عمرو جاداً ولا وارداً[٤] .

---

(١) انظر: النحو الوافي حاشية ٣/٣٨٠.

(٢) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٢٧ ، همع الهوامع ٣/٣٣.

(٣) قائله: رجل من طيئ وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٢٨، همع الهوامع ٣/٣٣.

(٤) انظر ما سبق: شرح التسهيل ٣/٢٨.

٤ – فعلا التعجب

التعجب هو "انفعال النفس عند إدراك ما خفي سببه وخرج عن نظائره"[١] وهو "ما يكون على صيغة ما أفعله، أو أفعل به، دالاً على هذا المعنى، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب"[٢]، وللتعجب أسلوب قياسي باستعمال صيغتي (ما أفعله) و(أفعِل به) وأساليب سماعية وهي كثيرة، منها: لله درُّك، وحسبك بمحمد فائزاً، وكقوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ {سورة الفيل: ١} وقوله تعالى:﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ {سورة آل عمران: ١٠١} وفي الحديث الشريف (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)[٣]، وقوله: يالك من ليل وغيرها كثير، ولم يبوب لها في النحو؛ لأنها لم تدل على التعجب بالوضع، بل بالقرنية[٤]، وأما دلالة فعلي التعجب على الزمان فقد ذكر الرضي أن فعل التعجب وضع لإنشاء التعجب، ولا يتعجب" إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب به، أما الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود، والماضي الذي لم يستمر، فلا تستحق التعجب منها، فهذا كان أشهر صيغتي التعجب على الماضي أعني: ما أفعل"[٥]، وفعل التعجب منقولاً إلى

(١) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/٩٥٧.
(٢) شرح الرضي ٤/٢٢٨.
(٣) مسند أحمد بن حنبل ١/١٢٤.
(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/٨٦.
(٥) شرح الرضي: ٤/٢٢٩، وانظر: حاشية الخضري ٢/٣٩.

إنشاء التعجب[١]، ويتجرد في الأغلب من الدلالة على زمن؛ لأن الجملة التعجبية إنما هي جملة إنشائية محضة تأتي لغرض إنشاء التعجب فتركت الدلالة على الزمن وانسلخت منها واقتصرت على غرض الإنشاء غير الطلبي[٢]، وقيل: فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء فصُغر، فبعد عن حكم الأفعال الحقيقية[٣]، لكن ذلك لا يخرجه عن كونه فعلاً[٤]،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ {سورة البقرة: ١٧٥} فالمراد بالتعجب هنا "الإخبار عن حالهم وأنه ينبغي أن يتعجب منها كل إنسان"[٥] ، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ {سورة عبس: ١٧} والتعجب هنا من إفراط كفر عموم الكفرة[٦] ، وكقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ {سورة مريم: ٣٨} أي: ما أسمعهم وما أبصرهم[٧]، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

(١) انظر: حاشية الخضري ٣٩/٢.
(٢) انظر: النحو الوافي ٣٦١/٣، الأفعال في القرآن الكريم ٤٤/١.
(٣) انظر: علل النحو ٢٥٤/١.
(٤) انظر: الإنصاف ١٤٢/١.
(٥) انظر: النحو القرآني ص٥٦٥.
(٦) انظر: النحو القرآني ٥٦٥.
(٧) انظر: الجمل في النحو ٢٦٣/١.

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعف وأكرما[1]

وقد جاء فيه حذف المتعجب به للعلم به، أي: ما أعفهم وأكرمهم.

وتجرد فعلي التعجب من الزمان مشروط بعدم توسط (كان) الزائدة بين (ما) و(أفعل) أو غيرها من القرائن التي تدل على زمن محدد معين[2]، ففائدة الفصل لـ(كان) نحو ما كان أحسن زيداً "أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقع دائم، إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبله[3] ومن ذلك قول الشاعر:

ما كان أسعد من أجابك آخذاً بهداك مجتنباً هوى وعنادا[4]

فقد زيدت (كان) بين (ما) و (أسعد) وأفادت الزمن الماضي لا الحصر.

فإن قصد الاستقبال، جيء بـ (يكون)[5]، كقول الشاعر:

صَدّقَت قائل ما يكون أحقَّ ذا كهلاً ببذِّ أولى السيادة يافعاً[6]

أراد: صدقت وأنت يافع من قال وأنت صغير ما أحق هذا في الكهولة بأن يفوق السادة.

---

(١) البيت في ديوان علي بن أبي طالب ص٩١ ، وهو من شواهد العقد الفريد ٢٦/٤، اللمحة في شرح الملحة ٥٢١/١، توضيح المقاصد والمسالك ١٦٧٩/٣.

(٢) انظر: الأفعال في القرآن الكريم ٤٤/١، النحو الوافي حاشية ٣٦١/٣.

(٣) شرح الرضي ٢٣٣/٤.

(٤) البيت منسوب لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه، وهو من شواهد شرح الأشموني ٤٥/٣، شرح عمدة الحافظ ٧٥٢/٢.

(٥) شرح الأشموني ٤٥/٣.

(٦) البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ٧٥٢/٢.

ثانياً: فعل الرجاء (عسى)

ذهب سيبويه إلى أن (عسى) بمنزلة (لعل) مع المضمر نحو قول رؤبة:

تقول بنتي: قد أني إناكا يا أبتي علك أو عساكا[1]

وإليه ذهب ابن السراج[2] ، ورد ذلك المبرد بقوله: "فأما قول سيبويه" إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فنقول: عساك وعساني، فهو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر"[3] ،فـ (عسى) فعل عند المبرد، والتقدير في البيت السابق أن المفعول مقدم والفاعل مضمر، فكأنه قال: عساك الخير أو الشر[4] .

و(عسى) فعل عند الجمهور، وهو الصحيح، ودليل فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به، فيقال: عسيت، وعسيتهم، كما تلحق به تاء التأنيث نحو: عسيت هند أن تقوم[5] ، والأغلب في أفعال الرجاء أن تكون ناقصة، أما عسى فيجوز أن تكون تامة، فلا تحتاج إلى خبر، كما تأتي ناقصة كـ (كان) وحُق أن تكون مع كان في باب واحد؛ لمساواتها إياها في عدم الاستغناء بمرفوع ولكنها فرقت عنها بأن أخبارها لا تكون إلا أفعالاً

(١) قائله رؤبة والبيت في ديوانه ص ١٨١ ، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣٧٥/٢ ، المقتضب ٧١/٣ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١.

(٢) الأصول في النحو ٣٧/٢ ، أسرار العربية ١٢٥/١.

(٣) المقتضب ٧١/٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٥١/١.

(٥) انظر: الجنى الداني ٧٨/١، مغني اللبيب ٢٠١/١.

مضارعة[١] ، وهي للرجاء والإشفاق، ومعنى الترجي هنا أن "عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: عسى الله أن يشفي مريضك، تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه"[٢] ، وعسى من الله واجبة، وأما من البشر فهي متوقعة مرجوة[٣] نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ﴾ {سورة النساء: ٨٤} وقال الجوهري: "عسى من الله واجبة في جميع القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ﴾[٤] {سورة التحريم: ٥} ، ومما جاء للإشفاق والرجاء واجتمعا في آية واحدة قوله تعالى قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[٥] {سورة البقرة: ٢١٦} وعسى هنا تامة[٦] ، فقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ عسى فيه للإشفاق لا للترجي وهذا قليل[٧]، ومما احتمل أن تكون فيه عسى للتمام والنقصان قوله تعالى: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا﴾[٨] {سورة الإسراء: ٥١}.

الإسراء: ٥١}.

(١) انظر: عمدة الحافظ ٢/٨١٠.

(٢) انظر: الكشاف ٤/٣٢٧، شرح التصريح على التوضيح حاشية ١/٢١٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/٣٢١.

(٤) الصحاح ٦/٢٤٢٦.

(٥) انظر: الجنى الداني ١/٧٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢/١٥٢.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق ٦/٤٦.

وتجري عسى مجرى (ليس) في عدم التصرف، فلفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ "لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي"[(١)] ولذلك كان "زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلاً فقط ليتوافقا"[(٢)] وعلى هذا فإن دلالتها الزمانية هي المستقبل، لكن دخولها في الإنشاء من حيث الترجي جردها من الزمن على رأي من ذهب إلى ذلك فقد وضعت أولاً للماضي ولم تستعمل فيه قط، بل في الإنشاء[(٣)] أما دخول (هل) على عسى نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ {سورة محمد: ٢٢}، فالكلام كما قدره الزمخشري محمول على المعنى: هل يتوقع منكم[(٤)] ، ، وقيل بل عسى هنا خبرية وليست إنشائية فالاستفهام طلب، فلا يدخل على الجملة الإنشائية ومثله قول الشاعر:

أكثرت في العذلِ ملحّا دائما لا تكثرنْ إني عسيت صائما[(٥)]

فالأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعاً، وجاء في قوله: (عسيت صائما) مفرداً، وهذا نادر، وقيل: إن الحق خلاف ذلك؛ لأن عسى هنا فعل تام خبري لافعل ناقص إنشائي، بدليل وقوعه خبراً لإن[(٦)] .

---

(١) شرح المفصل ١١٦/٧.

(٢) النحو الوافي ٦٢٢/١.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير ١١٢/١.

(٤) انظر: الكشاف ٣٢٧/٤، شرح التصريح على التوضيح ٢١٠/١.

(٥) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد الخصائص ٩٨/١، أصول النحو ١٩٢/١، مغني مغني اللبيب ٢٠٣/١.

(٦) انظر: روح المعاني ١٦٥/٢.

ودخول الاستفهام على عسى في الآية الكريمة كما سبق إنما هو للاستفهام التقريري، والتقدير على ما ذكره الزمخشري، فهو كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ {سورة الإنسان: ١} فمعناه التقرير، وهذا من أحسن الكلام، فهل تأتي بمعنى (قد) فهل أتى بتقدير: قد أتى[١]، وأما قوله: عسيت صائماً، ووقوع عسى خبراً لإن، فلا دليل فيه؛ لأنه على إضمار القول[٢]، فتجرد عسى من الدلالة على الزمن؛ بدخولها في الإنشاء.

ثالثا: ليس

ليس: كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة[٣] نحو قول الأعشى:

له نافلات ما يغب نوالها ... وليس عطاء اليوم مانعه غدا[٤]

ومذهب أكثر النحويين أيضاً لنفي الحال، وذكر ابن مالك: "والصحيح أنهما – ليس وما الحجازية – ينفيان الحال والماضي

(١) انظر: حروف المعاني ص٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ٢/٢٦٤.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١/٣٨٦.
(٤) قائله الأعشى والبيت في ديوان الأعشى ١/١٨٥، وهو من شواهد اللآلي في شرح شرح أماني القالي ١/٢٢٠، البحر المحيط ٥/٤٣٥، مغني اللبيب ١/٣٨٦.

والمستقبل"[١] ، وحكى سيبويه: "ليس خلق الله مثله"[٢] ومن نفيها المستقبل قول حسان:

فما مثله فيهم ولا كان قبله   وليس يكون الدهر مادام يذبلُ[٣]

"وينبغي أن يحمل كلام الأكثرين على ما إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، يتحمل إذ ذاك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب"[٤] وهو ما وضحه الشلوبين[٥] فـ (ليس) فعل ماضٍ جامد من أخوات (كان) وتفيد مع معموليها نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها في الزمن الحالي، وفي غيره بوجود قرينة، فإن عُدمت القرينة دلت على الحال.

وقد تكون القرينة لفظية نحو: ليس الغائب راجعاً غداً أو قرينة معنوية نحو قوله تعالى:﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ {سورة هود: ٨} يعني عذاب الآخرة[٦] .

فـ (ليس) في الجملة المقيدة بزمن تكون فيها على حسب القيد[٧]،

القيـــــــــــــــــــــــــــــد[٧]،

(١) شرح التسهيل ٣٨٠/١.

(٢) كتاب سيبويه ٧٠/١ وانظر: شرح الرضي ١٩٩/٤.

(٣) قائله حسان والبيت في ديوان حسان ٢٣٣/١، وهو من شواهد نهاية الأرب ٥٧/٢٠، الجنى الداني ٨٤/١؛ البداية والنهاية ٣٤٥/٥.

(٤) الجنى الداني ٨٤/١.

(٥) انظر: باب الأفعال بالنسبة إلى الزمان، التوطئة ص١٣٦.

(٦) تفسير ابن أبي زمنين ٢٨١/٢

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح حاشية ١٨٣/١.

وقد تخرج ليس كما جاء في المغني عن ذلك في مواضع[١] الموضع الأول: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة (إلا) ومن ذلك: أتوني ليس زيداً، والصحيح أنها ناسخة.

الموضع الثاني: أن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ[٢]، فرفع المسك، وخرج الفارسي ذلك على أوجه[٣] :

أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما قيل لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية التي وقعت خبراً، فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال الشاعر:

ألا ليس إلا ما قضى الله كائنٌ وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضُراً[٤]

وأجيب بأن (إلا) قد توضع في غير موضعها كقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ {سورة الجاثية: ٣٢} أي إن نحن إلا نظن ظنا[٥].

الثاني: أن الطيب اسم ليس، والخبر محذوف أي: في الوجود والمسك بدل من الاسم.

الثالث: أن المسك نعت للاسم.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٨٧/١ وما بعدها.

(٢) كتاب سيبويه ١٤٧/١.

(٣) انظر المسائل الحلبيات ٢٦٩ وما بعدها.

(٤) البيت بلا نسبة وهو من شواهد مغني اللبيب ٣٨٨/١.

(٥) انظر: مجالس العلماء ٢٤٢/١.

الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية أو على جملة اسمية يرفع فيها المبتدأ والخبر كما سبق.

الموضع الرابع: أن تكون ليس حرف عطف نحو قول الشاعر:

أين المفر والإله الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ[1]

وخرج على أن (الغالب) اسمها والخبر محذوف وهو مذهب البصريين.

وقد يكون المراد من ليس "نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن، كقول العرب؛ ليس لكذوب مروءة، ولا لحسود راحة، ولا لسيء الخلق سؤدد"[2] فهي في ذلك من الأفعال التي تجردت عن الدلالة الزمانية[3] ، ومن نفيها للحكم كما آراه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يوقر الكبير ويرحم الصغير ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر"[4] وهو من باب الزجر عن ترك ما أمرنا به.

(١) البيت بلا نسبة وهو من شواهد الجنى الداني ٨٤/١ ، مغني اللبيب ٣٩٠/١ ، روح المعاني ٢٣٥/٣٠

(٢) النحو الوافي ٥٦/١.

(٣) انظر: الأفعال في القرآن الكريم ٤٤/١.

(٤) صحيح ابن حبان ٢٠٣/٢.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

- اختلاف النحاة حول علة نقصان (كان)، فذهب الأكثرون إلى عدم دلالتها على الحدث، وإنما دل عليه خبرها ودليل ذلك اختلاف الحدث باختلاف الخبر.
- خالف ابن مالك رأي الأكثرين في علة نقصان (كان) إذ ذهب إلى أن علة ذلك افتقارها للخبر وليس تجردها من الحدث.
- ذهب الرضي إلى عدم دلالة (كان) الناقصة على الحدث المقيد بل العام ثم يقيد الخبر ذلك الحدث، فهي لا تدل على الحدث دلالة تامة، ولا تتجرد منه تجرداً تاماً، وهو ما أراه تسوية للخلاف بين الرأيين السابقين.
- قد تتجرد (كان) من الدلالة على الزمان عندما يراد بها الديمومة.
- تتجرد بعض الأفعال من الدلالة على الزمان رغم أن وضعها الأصلي كان دالاً على الزمان، وذلك لدخولها في معنى الإنشاء، فالإنشاء جردها من الدلالة على الزمان وهي: أفعال الإنشاء غير الطلبي.
- ذهب الرضي إلى أن نعم وبئس علمان في المدح والذم، وذهب الأنباري إلى أنه لا يحسن اقترانهما بالزمان؛ لأنهما وضعتا لغاية المدح أو الذم.

- لفظ (عسى) لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا الماضي، ودخولها في الإنشاء من حيث الترجي جردها من الزمان.

المصادر والمراجع:

١- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار "دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي".

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، ط٣ "بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ".

٣- الأفعال في القرآن الكريم، عبد الحميد مصطفى السيد، ط١ "جدة، دار البيان، ١٤٠٦هـ".

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بين محمد الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد "دمشق، دار الفكر".

٥- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود وغيره، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ".

٦- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير "بيروت، مكتبة المعارف".

٧- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم "بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ".

٨- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن الميداني "دمشق، دار القلم".

٩- ترتيب إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٤ "القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٩م".

١٠- تفسير القرآن العظيم، أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد الكنز، ط١ "مصر، الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ".

١١- تفسير الثعالبي الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد الثعالبي "بيروت، مؤسسة الأعلمي".

١٢- تفسير حقي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي "بيروت، دار إحياء التراث العربي".

١٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط١ "مصر، دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ"

١٤- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع "الكويت، سجل العرب، ١٤٠١هـ".

١٥- الجمل في النحو، الخليل الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥ "بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ".

١٦- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المصري، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم، ط١ "بيروت، دار الكتب، ١٤١٣هـ".

١٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري "مصر، دار الفكر".

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان "القاهرة، دار إحياء الكتب العربية".

١٩- حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢ "الأردن، دار الأمل، ١٤٠٦هـ".

٢٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار "بيروت، عالم الكتب".

٢١- الدرر اللوامع على همع الهومع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٢ "بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ".

٢٢- ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين "الرياض، دار العلوم، ١٤٠٣هـ".

٢٣- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات "بيروت، دار صادر، ٢٠٠٦م".

٢٤- ديوان رؤبة بن العجاج، وليم بن الورد البروسي "لايبيرج، ١٩٠٣م".

٢٥- ديوان الطرماح الحكيم بن حكم، تحقيق: عزة حسن "دمشق، دار المشرق العربي، ١٩٩٥م".

٢٦- ديوان علي بن أبي طالب رضي الله عنه، جمع: نعيم زرزور "بيروت، دار الكتب العلمية".

٢٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي "دار بيروت، دار إحياء التراث العربي".

٢٨- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، ط١ "دمشق، دار العلم، ١٤٠٥هـ"

٢٩- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز زمرلي، خالد السبع، ط١ "بيروت، دار الكتاب العربي".

٣٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد "مصر، المكتبة الأزهرية للتراث".

٣١- شرح ألفية ابن معطٍ ابن القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١ "الرياض، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ".

٣٢- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد "سوريا، دار الفكر، ١٤٠٥هـ".

٣٣- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١ "مصر، هجر، ١٤١٠هـ".

٣٤- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري "القاهرة، دار إحياء الكتب العربية".

٣٥- شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر "بيروت، مطابع الشروق، ١٣٩٨هـ".

٣٦- شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق: محمد السيد عثمان "بيروت، دار الكتب العلمية".

٣٧- شرح عمدة الحافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري "بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ".

٣٨- شرح الكفراوي "المغرب، دار المعرفة، ١٤٢١هـ.

٣٩- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، محمد أحمد ابن النجار تحقيق: محمد الرحيلي، نزيه حماد، ط٢ "مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ".

٤٠- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس "الكويت، السلسلة التراثية، ١٤٠٤هـ".

٤١- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش "بيروت، عالم الكتب".

٤٢- شعر الأخطل، صنعة: السكري، تحقيق: فخر الدين قباوة "حلب، دار الأصمعي، ١٩٧٩م".

٤٣- الصحاح تابع اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤ "بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م".

٤٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢ "بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ"..

٤٥- العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمد عبد ربه، شرح أحمد أمين وآخرون، تقديم عمر عبد السلام تدمري، ط١ "بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ".

٤٦- علل النحو، أبو الحسن محمد الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط١ "الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ".

٤٧- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ط٣ "بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م".

٤٨- كتاب سيبويه أبو البشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١ "بيروت، دار القلم، ١٣٩٤هـ".

٤٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمد الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي "بيروت، دار إحياء التراث العربي".

٥٠- اللآلي في شرح أمالي القالي، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ".

٥١- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، ط١ "المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية".

٥٢- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢ "بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ".

٥٣- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢ "القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ".

٥٤- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، ط١ "القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ".

٥٥- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني "مصر، مؤسسة قرطبة".

٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦ "دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م".

٥٧- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد تحقيق: محمد سيد كيلاني "لبنان، دار المعرفة".

٥٨- المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري "بيروت، دار الجيل".

٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، بدرالدين محمود العيني ١٤٢٦هـ".

٦٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة "بيروت، عالم الكتب".

٦١- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي "مصر، دار إحياء التراث العربي".

٦٢- النحو القرآني قواعد وشواهد، جميل ظفر، ط٢ "مكة المكرمة، ١٤١٨هـ".

٦٣- النحو الوافي، عباس حسن، ط٥ "مصر، دار المعارف".

٦٤- نهاية الأدب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ".

٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١٨هـ".